مداخلة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ في ندوة دوليّة إفتراضية بعنوان: "فلسفة التعليم العالي في ظلّ هيمنة سوق العمل" في 15 أيلول (سبتمبر) 2020، من تنظيم مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بجامعة قطر.

تحيّة لكم جميعًا ومحبّة الله تشملنا أجمعين، وأخصّ بالشكر مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بجامعة قطر لدعوته لي إلى هذه الندوة، كما أحيّي جميع المشاركين فيها.

جامعة القدّيس يوسف في بيروت هي من الجامعات اللبنانيّة التاريخيّة إذ أنّها أُنشِئَت في العام 1875 وتأسّس العدد الكبير من كليّاتها ما بين الأعوام 1875 و1920. إعتمدت منذ التأسيس اللغة الفرنسيّة في التعليم والتعلّم وما زالت تعتمد هذه اللغة حتّى اليوم إلاّ أنّ اللغة الإنكليزيّة أصبح لها مكانها حيث إنّ حوالي الـ 20 برنامج من برامجها تدرّس بهذه اللغة. ومن معاهدها التاريخيّة معهد الآداب الشرقيّة الذي خرّج أكثر من عشرة الآف لغويّ ومدرّس وكاتب باللغة العربيّة. وعدد طلاب الجامعة هو حوالي الثلاثة عشر ألف طالب في مختلف الاختصاصات التي تدرّس فيها إلاّ الطبّ البيطري. يقوم بتعليمهم حوالي 400 أستاذ من الملاك و600 من خارج الملاك. وتدير الجامعة مستشفى جامعيًّا من 450 سريرًا.

طُرحت عليّ ثلاثة أسئلة سوف أسعى للإجابة عليها الواحد تلو الآخر في هذا المحور:

– ما هو موقع "خدمة سوق العمل" في منظومة مقاصد التعليم الجامعيّ في جامعة القدّيس يوسف في بيروت ؟ وما هي استراتيجيّة جامعة القدّيس يوسف في بيروت لترتيب أولويّات مقاصد التعليم الجامعيّ؟

– ما هي الصعوبات التي تواجه جامعة القدّيس يوسف في بيروت لإيجاد توازن في مقاصد التعليم الجامعيّ؟

– هل هناك اتّجاهات وآفاق جديدة تتّجه لها الجامعات الحديثة في وضع أهداف التعليم الجامعيّ؟

أوّلاً : الحديث عن الذات في معرض "فلسفة التعليم العالي في ظلّ هيمنة سوق العمل" هو أمر فيه صعوبة لأنّه في ذلك نتكلّم عن شخصيّة الجامعة ورسالتها الأكاديميّة والاجتماعيّة وكذلك ما يميّز هذه الشخصيّة عن غيرها.

ففي موضوع العلاقة بين سوق العمل ومقاصد التعليم الجامعيّ، تقول شرعة الجامعة في مادّتها الثانية وقد كُتِبَت في العام 1975، أي مئة سنة بعد تأسيسها، أنّ الجامعة "تسعى إلى تأدية المهمّة الوظيفيّة والثقافيّة من خلال التعليم الذي تُسديه "فتيسّر لطلبتها اكتساب التنشئة التي تتيح لهم أن يمارسوا نشاطًا في المجتمع الذي ينتمون إليه"، "وهي تنشئة تلائم الحياة المهنيّة التي يرغبون فيها".

علامَ يقوم هذا الاهتمام بالحياة المهنيّة؟ إنّه يستند أو يُترجَم في ثلاثة مقاصد أساسيّة:

أوّل هذه المقاصد، هو التنشئة على النوعيّة والجودة الأكاديميّة في التعليم والبحث العلميّ المرتبط به. وهذه النوعيّة لا مجال لتحقيقها وجعلها تاريخًا وثقافة جامعيّة، إن لم يضطلع بذلك أفضل الأساتذة والمعلّمين والباحثين المستندين إلى القيادة الإداريّة الواعية، كلٌّ في اختصاصه، مع العمل على إدخال العدد الوافي منهم في ملاك الجامعة ليكونوا، بعلمهم وحضورهم المميّز، أدوات عاملة على تثقيف الطلبة وتوفير الوقت اللازم لهم فالمعلّم هو القائد الموجِّه الذي يُحتَذى به نموذجًا.

ومن الخصائص المميزّة التي اعتمدتها الجامعة أنّها تعطي التنشئة المستمرّة موقعًا خاصًّا باتّجاه تطوير كفايات المعلّمين على مختلف الطرق والمنهجيّات من خلال وحدة التطوير الأكاديميّ ووحدة التكنولوجيّات الحديثة للتعليم والتعلّم.

ثاني هذه المقاصد بما يخصّ خدمة سوق العمل "هو المراجعة المستمرّة لأهداف البرامج المعتمدة في الجامعة وكذلك، وعلى وجه الخصوص، الكفايات والمخرجات الخاصّة بتلك البرامج والتي هي مرتبطة الارتباط الوثيق بسوق العمل. آخذ على سبيل المثال، كليّة الطبّ العامّ التي تأسّست في العام 1883 وخرّجت ما خرّجت من آلاف الأطبّاء، فهي اليوم تسعى، ككليّة لها ثقافتها الطبيّة الفرنسيّة، إلى الاعتماد الطبّي الدوليّ كواجب عليها لتأهيل متخرّجيها لسوق العمل في الولايات المتّحدة الأميركيّة وغيرها من الدول التي تعتمد أنظمة الطبّ الأميركيّ. فقانون التعليم العالي في لبنان يفترض إعادة النظر بالبرامج الأكاديميّة مرّة كل خمس سنوات إلاّ أنّه أمام عدم وجود قانون ضمان الجودة فهو لا يطبّق إلاّ أنّه، يبقى من مصلحة الجامعة ومن واجب التماهي بين البرامج وأهدافها ومخرجاتها، التحرّك للقيام بقرار ذاتيّ بعمليّات اعتماد ضمان الجودة الدوليّة لكي تبقى البرامج مرتبطة بتطوّر سوق العمل وحاجاته حيث أنّ هذا التحديث ليس مجرّد ترف أو عمليّة تجميليّة لها غايتها التجاريّة التسويقيّة لبرامج الجامعة بل هي مهمّة أكاديميّة لا بدّ منها وهي جزء لا يتجزّأ من رسالتها.

والمقصد الثالث تشير إليه أيضًا شرعة الجامعة حيث تقول: "إن المهمّة الوظيفيّة أو الاهتمام المهنيّ للجامعة تندرج في سياق خدمة أعمق مدى تشكّل الرسالة الثقافيّة للجامعة وتجعلها في خدمة الترقّي الإنسانيّ" وهي "ثقافة أصيلة" تكون ملازمة للاختصاصات بمختلف أنواعها التقنيّة. هذا يعني أنّ المخرجات التقنيّة لا تكفي لوحدها، بل أنّ سوق العمل يتطلّب كفايات

أساسيّة أخرى وثقافة إنسانيّة أصيلة. فممّ تتشكّل هذه الثقافة؟ إنّها مجموعة من الكفايات الذهنيّة والانفعاليّة والتواصليّة تسمّى أيضًا الكفايات اللّينة (soft skills) التي تتزاوج وكلّ الاختصاصات. إنّها قدرة وضع الأولويّات واستخدام الحسّ النقديّ والتفكير خارج الصندوق والحكم الصائب، والعمل ضمن الفريق، والتأقلم مع المتغيّرات، والتعامل مع الأزمات، وأُشير هنا بإيجاز إلى دَور البحث العلميّ وإشراك الطالب فيه وإعداده ليكون باحثًا مجدّدًا مبدعًا والتماس القواعد الأخلاقيّة على الدوام على مستوى الاختصاصات كلّها، وهذا ما توليه جامعتنا اهتمامًا خاصًّا إذ أنّ المتغيّرات التي تطرأ يوميًّا على عالم الاقتصاد والسياسة والإنتاج تفرض على الطالب أن يكون متمكّنًا من استنباط الحلول الملائمة وأن يكون مبدعًا في الاجابة على حاجات السوق. وفي هذا المجال، إنّ مادّة وبرامج تعهّد الأعمال (entrepreneuriat) أصبحت جزءًا لا يتجزّأ من مختلف البرامج في الجامعة. وأضيف أيضًا التعدّد اللغويّ، وهنا أخصّ جامعتنا بقيمة مُضافة هي تعليم طلاّبنا المتخرّجين لُغات ثلاث أي التحكُّم بالعربيّة والفرنسيّة بما أنّ جزءًا أساسيًّا من برامجنا تُعطى بالفرنسيّة، وكذلك اللغة الإنكليزيّة التي أصبح تعلُّمها أساسيًّا بحيث لا تُعطى الشهادة في الإجازة والماستر إن لم ينجح الطالب في امتحان الكفاءة باللغة الإنكليزيّة. الواقع أنّ دَور الجامعة في إعداد الطالب المتخرّج لسوق العمل تجَاوز الإعداد الأكاديميّ وحسب بل واجبها يكمن اليوم في ربط المتخرّج بسوق العمل عبر دائرة التوجيه والانخراط المهنيّ التي تقوم بدور الوسيط بين المتخرّج وسوق العمل. الواقع أنّ جامعة مثل الجامعة اليسوعيّة في بيروت التي لديها عشرات الآلاف من المتخرّجين القدامى من حاملي شهاداتها، تعتمد اكثر فأكثر على شبكة المتخرّجين أولئك المتخرّجين العاملين في أكثر من 70 بلدٍ حول العالم لتسهيل تمهين المتخرّجين الجدد وتمكينهم، كلّ في اختصاصه.

ثانيًا الحديث عن الصعوبات التي تواجه جامعة القدّيس يوسف في بيروت لإيجاد توازن في مقاصد التعليم الجامعيّ، فتختصرها كالتالي:

أشير هنا إلى أنّ نظام بولونيا الأوروبيّ الذي تعتمده جامعتنا والذي أفرز منظومة (ECTS) European credit transfer system النظام الأوروبيّ لاحتساب الأرصدة المتحوّلة، يشدّد أيّما تشديد على المخرجات التي تربط المتخرّج بسوق العمل بصورة شديدة وربّما بصورة حصريّة. لذلك كان لا بدّ من الجامعة أن تُدخل مجموعة من الموادّ التي لها الطابع الاجتماعيّ والفكريّ والدينيّ والتاريخيّ والوطنيّ التي توازن بين مطلب مخرجات سوق العمل وإعداد الفرد المواطن المؤمن بالعيش المشترك والقِيَم الإنسانيّة والروحيّة الكبرى.

إنّ أزمة إدارة لبنان سياسيًّا وبالتالي إقتصاديًّا وماليًّا، وما نعرفه عن الفساد ونظام المحاصصة، أوصلنا اليوم لمنظومة التعليم العالي في لبنان ذي الجودة والنوعيّة أيضًا، إلى حافّة الانهيار، بحيث إنّ جامعات لبنان ذي الجودة لم يعد لديها إلاّ اليسير من مقوّمات الاستمرار في أداء رسالتها، وهي إن قَدِرت أن تستمرّ فالسوق الاقتصاديّة المحليّة لم تعد موجودة أو أنّها شبه معدومة، أو أنّه عليها أن تتحدّث وتتجدّد. لكنّ الانهيار الماليّ يقف أيضًا بوضوح عقبة قويّة أمام تحدّي التحديث الاقتصاديّ، زد على ذلك، هجرة الأساتذة وخصوصًا الجيّدين منهم وهذه ضربة لرسالة الجامعة وخصوصًا في التعليم وفي التكوين المتكامل للطالب.

والأزمة هي أيضًا واقعة ومنذ مدّة ما بين التعليم الجامعي الخاصّ، بالرغم من رسالته الوطنيّة، ووزارة التعليم العالي التي تُعامل الصالح كما تُعامل الطالح الذي لم يتوان عن بيع الشهادات في سوق النخاسة بحيث أنّ مديريّة التعليم العالي هي شبه متوقّفة عن العمل وبالتالي الكثير من الاختصاصات والبرامج الخاصّة بالجامعات لم تنل إذنًا بالمباشرة وهي نائمة في أدراج وزارة التعليم العالي.

والأزمة هي أيضًا وبالتالي أزمة الجامعات وابتعادها عن رسالة التعليم ومنح الشهادات ذات القيمة ليواجه المتخرّج سوق العمل بشكلٍ واثق. الواقع أنّ ضعف التعليم المهنيّ والتقنيّ الثانويّ يوجّه تسعين بالمئة من التلامذة صوب الجامعات التي أصبح بعضها مجرّد أداة تجاريّة مهمّتها إنتاج العاطلين عن العمل لا إنتاج المعرفة والعارفين.

و**ثالثًا** أتوقّف عند دَور الجامعات الحديثة في وضع اتّجاهات جديدة في وضع أهداف التعليم الجامعيّ، فأقول إنّ الجامعات التاريخيّة، إن حدّثت نفسها وآليّاتها ولم تعتمد فقط على الشهرة وعلى تاريخيّتها في تخريج المبدعين والرياديين، فهي إلى جانب الجامعات الحديثة، أكانت عموميّة رسميّة أم خاصّة، تعمل على إنتاج إقتصاد المعرفة. فمن هذه الناحية، علم البيانات وبرامجه الأكاديميّة وكذلك كلّ ما يتعلّق بالذكاء الاصطناعيّ ومنتوجاته، أي ما يسمّى بالثورة الصناعيّة الرابعة وهي ثورة رقميّة بامتياز، تفتح الباب أمام جيل جديد من البرامج المتنوّعة في هذه المجالات وبالتالي جيل جديد من المتخرّجين في شتّى الاختصاصات يستفيدون من هذه الثورة الصناعيّة التي تلغي مهنًا عديدة إلاّ أنّها تولّد مهنًا جديدة وتضفي على الكثير من الاختصاصات بُعدًا رقميًّا واسعًا.

أنهي هذه الكلمة بثلاثة مشاهد من حياتنا الجامعيّة في بيروت:

أوّلاً: أرى أمامي شبّانًا وشابّات منذ أن بدأ الوباء مرورًا بالأزمة المعيشيّة المستمرّة وبانفجار مرفأ بيروت يعملون يوميًّا متطوّعين طلاّبًا وأساتذة وموظّفين من جامعتنا لمساعدة الناس المحتاجين والفقراء والمعزولين، لا يفرّق بينهم لا طبقة ولا مذهب ولا دين، همّهم أن يساندوا إخوانهم وأخواتهم في الوطن والمواطنة باسم قيمة المواطنة الجامعة.

ثانيًا: أرى أمامي أيضًا أساتذة يتدرّبون على التفاعل والتعامل الذكيّ مع منصّات التعليم عن بُعد بموجب دليل الجامعة عن التعليم الرقميّ وعن بعد. في شهر شباط (فبراير) الماضي، دخلنا في التعليم عن بُعد بحسب الإمكانات التي كان الأساتذة والطلاّب قد اكتسبوها في السابق. أمّا اليوم، وبالرغم من كلّ شيء، فإنّنا انتقلنا إلى بعد واسع من الاحترافيّة ليأتي التعليم عن بعد بثماره المرجوّة، وألاّ نتغافل عن أنّ التعليم، أكان حضوريًّا أو عن بعد، إنّما هو يعدّ المتخرّج المفتخِر بامكانيّته وقدراته المتنوّعة.

أمّا المشهد الثالث فهو رؤية متخرّجينا وأصدقائنا في العالم بالعشرات والمئات يعملون حثيثًا لمساعدة المؤسّسات الجامعيّة والاستشفائيّة في لبنان. وهل يستمرّ لبنان في صيغته وفي رأسماله الثقافيّ والعلميّ والحضاريّ من دون جامعاته القويّة التي ما فتئت تعمل من أجل إنتاج المعرفة بمختلف درجاتها، كطريق وأداة للحريّة والعدالة واكتساب الحقيقة؟

الطريق صعب إلاّ أنّ وضوح الغايات والمقاصد إنّما يساعدنا في تحقيق رسالتنا والسير بها إلى برّ الأمان.